

الاحتضار والنزع مقال سم وفي هذا تفرج بالفرق بين اليوم والنهار فالمتامل
 وابن اعراب تنازع قوله ما كاد وقوله بنا مفعول حاضر وهو مضارع ومتعلق
 مضارع اليه وهو مضارع ايضا الى فعل وقوله بنيا صفة لفعل والفتح للاطلاق
 اه فارض وقيل فعل هو الظرف متعلق بقوله اعراب والبناء الى التنا
 عند البصر بين والشبه الظرف بحرف الشرط عند ابن مالك كما في التفرج
 صدرت مما هي مثل المصارع المسمى على حين عانت لا تمامه وتلقا
 الماصع والشيب وزاع على الصما بكسر الصاد اي لا حله فعلى للتفليل
 والهمزة في المبالغة واما واما رفة واصح مجزوم به اليه اصح وجملته
 والشيب وزاع بالزاي والعين المهملة بمعنى مانع حاله بالفتوح اي
 فيحصل التوفيق بينهما وبين قراءة الرفع بخلاف من اعرب به بالنصب
 كما في قوله على انه ظرف لقبال او ظرف محبر به عن هذا فلا يكون
 فيه توفيق بين القرائين اذ هي في السلام ولا يجوز البناء والانه نونية
 عند عيات اسم الاستشارة فيها متشابهة الى الوعد ويوم ظرف وكانه
 قيل هذا الوعد يوم يقع الصادق في حركة اعراب لا بنا اه فارض
 والروا اذا الخ اذا مفعول اول واصافة مفعول ثا ثا جمل الافعال
 بالنقل ولا يترتب البيت بعرض ذلك اي الماضوية كثيرا والمضارعة قليلا
 وقد اجتمعا في قول ابي ذؤيب والنفس راغبة اذا غلبتها واذا
 نزلت قليلا تقتنع واعلم ان الجملة بعد اذا في محل جر لان اذا مضافة
 والجملة مضافة اليه نحو اذا جازت اكرمته واما جوارها فلا محل له من
 الاعراب لانها شرط غير جارم واختل في العامل فيها فيقول شرطها وورد
 بان المضاف اليه لا يعمل في المضاف واجيب بانها في بمنزلة متى وهي
 مرتبطة بما بعدها ارتباطا اداة الشرط بجملة الشرط لا ارتباطا المضاف
 بالمضاف اليه وقيل العامل فيها ما في جوارها حين فعل وشبهه وهذا
 هو المشهور ولكن رد ايضا بان يقع في جوارها اذ العجائب والقارون الموكبة
 وما بعد هذه التلاوة لا يعمل فيها قبلها كما تقول اذا جاني ريد فاني
 اكرمه ونحو ذلك وهذا الرد ظاهر لان اذا ظرف والظروف يتوسع في
 فيها ولقد ارضى الزنجشري والمجوف ان جوارها المعروف بالفاعل

فيها

فيها اذ اجانض اليه اه فارض كثر اذا اعتلا يضم الصامتة فان يكون غلط
 منازعها بالسكر والمعنى من متواضعا سهلا اذا كثر غيرك وضعف
 افادته سم وخالفه الاضغش يني على انه هين ان جملة الخبر لها محل
 من الاعراب عند الاضغش ولا محل لها عند سبويه لانها مفسدة
 لمعجم اثنين متعلقين باضغش اي اللفظ مفهم اثنين وجملة ما ذكره الناظم
 ثلاثة شرط لما يضاف اليه كلا وكلمة الدلالة على اثنين والتعريف وان
 يكون كلمة واحدة وهذا الثالث هو المراد بقوله بلا تفرق ان الخبر
 والشرط اثنان لا يورن ومدني فتح اليماني غايته الوجه المجهمة والتفليل في تفرق
 كذا في النظم المتفرقة وكذا في قوله وكلما ذلك اي ما ذكره الخبر وكذا
 فهو من في المعنى كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله
 معطوف عليه وهو محل الشاهد صحت اضيق كذا في قوله وكذا في قوله وكذا في قوله
 بالافراد حبر وافرد نظر اللفظ كذا وهو مضاف الى بالاشتمال وهي مفعول
 اول لخواجذ وعصدا مفعول ثان وهو بمعنى معصدا وجملة اعدا والثالثات
 جمع ثابته وهي المصيبة والاشتمال النزول والمثبات جمع ملية وهي النازلة
 من نوازل الدهر ولا تصف لمعروف معترف يا وورد عليه نحو سئل
 النبي صلى الله عليه وسلم ان الكسب اطيب واجب بان الكسب اسم
 جمع له اضداد لا مفرد ولعلكم انه مفرد فالاجزاء امنونة بتفريق الالوان
 الكسب منزلة الاجزات مل وان كثرها الى بالقطب بالواو وورد
 سائر الظروف فلو قال ان كثرها بالواو اصبحت او انوال الاجزاء الكان اولي اه كنت
 والضمير في كثرها بالواو كانت شريطة او موصولة او استغما مية
 بخلاف الصفة فانها لا تصانف الا الى كثر كما سياتي في قوله وبالضم
 الصفة وكذا في قوله او تنوال الاجزاء اسما للشرطية والاستغما مية
 والموصولة كما قاله الشنوازي فخصصه الله له بالاستغما مية ممنوع
 او تنوال الاجزاء معطوف على فعل الشرط اعني كثرها لانه في
 معنى الماصي اذ لفظ ان يصير ما كان مستقبلا في معنى الماصي
 لكن عند الفصل جوار الشرط فالاولى ان يقدر ان جوار شرط
 دل عليه ما تقدم اي وان نويت فاصق واضمعت بالمعروفة